منتدى الرياض.. ومستقبل الاقتصاد الوطني

مطشر طراد المرشد

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني يعقد في الرياض منتدى اقتصادي الهدف منه تحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري لرفع مستوى دخل الفرد وانتاجية المجتمع، وكذلك لرفع التوصيات بشأن قضايانا الاقتصادية الهامة وكيفية التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية.

لقد أثبتت التطورات العالمية الأخيرة بأن منطقتنا مستهدفة ويحاك لنا مخطط لاستنزافنا اقتصادياً من اجل السيطرة على ثرواتنا الطبيعية، وما يدور من نقاش حول اعادة اعمار العراق ما هو الا بداية الطريق حيث تنوي القوى العظمى رهن البترول العراقي لفترة طويلة من الزمن ليتسنى للشركات والممولين الدوليين تحصيل رؤوس اموالهم ومعها ارباح كبيرة ولكي نستطيع التغلب على هذه التحديات وغيرها يجب ان يبتعد المتحاورون في منتدى الرياض الاقتصادي عن المجاملة وان يضعوا مصالحنا الوطنية فوق جميع الاعتبارات الأخرى.

فمن اهم الخطوات التي نحتاجها وقد يكون هذا المنتدى انسب فرصة لمناقشتها وتقييمها بكل شفافية القيام بمراجعة وتقييم السبل التي اعتمدناها لتنفيذ برامجنا الاستراتيجية مثل الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك النشاطات التمويلية لبناء المشاريع الهامة مثل الماء والكهرباء.

ولاشك ان هناك جهودا تبذل على كافة المستويات للتأكد من نجاح جهودنا الاقتصادية والحصول على افضل نتائج يستفيد منها اقتصادنا الوطني سواء من خلال تمكين القطاع الخاص لعب دور اكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على مداخيل النفط. لذلك ارى ان منتدى الرياض الاقتصادي قد يكون فرصة لتفعيل مستوى التنسيق بين المجالس والهيئات والمؤسسات التي انشأتها القيادة الرشيدة بغرض تقوية الجبهة الاقتصادية والوصول لنسب نمو اقتصادي تتحسن من خلالها الأوضاع المعيشية لجميع افراد المجتمع.

وبما ان النشاط التمويلي وادارة رأس المال بفعالية عالية يعتبر العامل المشترك وشرطا اساسيا لنجاح جميع برامجنا الاقتصادية، هل نحن بحاجة لتركيز جهودنا على رفع مستوى قدرات الإدارة المالية لكي نستطيع تمويل الأنشطة الاقتصادية وننقل التقنية والمعرفة بأقل التكاليف.

كذلك هل نحتاج لمناقشة مدى نجاح تجربتنا الحالية بما يتعلق بتقييم اصول قطاع الاتصالات ومن ثم طرح نسبة من اسهم الشركة للاكتتاب وايضاً هل وضعنا الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ذات الثقل والتي من خلالها نستطيع نقل المعرفة والتقنية ومن المتوقع ان تطرح خلال الأسابيع القليلة القادمة مجموعة من المشاريع سواء في مجال تحلية المياه وتوليد الكهرباء او بناء سكك الحديد وغيرها ليتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص المحلي والعالمي.

لذا سيكون من الضروري التأكد من انتكلفة التمويل وطرق طرح المشاريع مدروسة بشكل عادل وتأخذ بعين الاعتبار توافر السيولة بداخل السوق السعودي لنتجنب دفع عوائد مرتفعة لمؤسسات تمويل عالمية لتحقق ارباحا مرتفعة دون ان تنقل لنا التقنية او المعرفة.

- مستشار مالي وعضو جمعية الاقتصاد السعودية